

المصيب به روي عن عبد الله بن الزبير وروى عنه عمار بن الزبير والاعراب من العلاء وافر
لا يجد غير الحسن بن علي وكان المصيب به اسود با اسود من جبهه وجبين سيرين وهشام بن مروان
والشعبي والشافعي كانا ههنا من غير شك في ما نسب اليه في ربيع الحج قال الزبير هو من
الصفا برهلو لوجه مستحل مع من تعقيد تخريمه فالجرح عند النبي الخريم لما جبهه من مساهة الاخر
على المحبوبة وهو كالمصيب وقتما لم يدم من التزمه الجبهة وقد تقدم في السيرة في ههنا
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مرت بهؤلاء الذين يلجئون بالاثام المنطرح والنرد فلا تسلموا عليهم
وروي البيهقي عن الشافعي انه قال لا تصيب ليس منهنجة اصلا لدرن ولا المروة **قال** فان شرطه
فيه ما لم ينال بهن ففارح من جبهه وشارف في ايامه بالانظر الا جاع فيه فاذا اخرج اصرا على العبد
اذا اخلص ومسته اذا غلب فليس يثار ولا يرد به العتبه وانه وللمنه عقد مسابقة عليها ليس من الالتم
القتال فلا يشترط ان لا يقترن به فخره اخرج صلواته عن وشك عدا فان وجد ذلك ردت به
النسبه وقد استشكله البيهقي لما فيه من تخصيصه القائل لاصحابي والحوار انه لما عاد اليه وهو
يعلم انه يورثه الشيطان كان مستغفرا متواضعا **قال** في التفسيره الله عز وجل المصيب على
كان المصيبه على ما يورثه ابي ابيدع وسبله عن شجاعتها باب بالكمه كالمصطوخ والفرم فيه
انظر لما تقدم عن ابن ابي عمير في قوله ارفعها بعزديهم على اخرج الكعبين روي
وخو كالمصيبه على المصيبه كالمصطوخ وكره في ايام المصيب بالمنفله بشرطه القائل ربه كالمص
مبين في المصيب والحوار والمهمات واما الكعبه فان كان فيها عوض فحرام بلا شك لانه قالوا للمص
بالحتم مخصص كلامه الراجح في باب المصيبه بخبره وبه صرح الجهمي ههنا واما الدعوات فاما فاطم
النسبه فيكونها كالمصطوخ وقال القاضي حسين هذا الذم ليرف به طهر الناس فان فعل فهو حرام نورد
به النسبه وانه في المصطوخ وحل المطابق يجوز ان لا يخلص ويحرم ان يخلص من ادبوك والكتبه لما فيه
من ايام الحيوان بلا ريق ونحوه المصطوخ على هذه الاشبه الحرمه فان اعانته لم يملك ذلك وصنا عليه
وكرهه الدعوات **قال** وساح الحدك وسماعه لما رويها النساء في عمل اليوم والليله ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لعبد الله بن رواحه جارك بالفرح فان فرح برحمتك وكان الحدك بالرجال وروى البيهقي ان
ان الزبير من مالك كان خروا ايم ابنا وروى البيهقي عن عائشة العبد اسود انه يدعي بالرواح البيهقي ان
صلى الله عليه وسلم قال له النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة رافعا بالقوارير والانس وشبهه من
بالقوارير من الزواج لا يدعي اليه الكسر والاسرعة لا يجبر ذلك ان الابل اذا سمعت الحمار انعت
والفتنة البنته فارحبت الرواحك واتوبته فظفره من ذلك ان النسب يمتنع من شدة الركة ه
وروا القوارير في رورة سميت بذلك كاستفرا المصيب به والحدك انتم الحمار بالحدك صيرطه المص
مخطئه وهو كذلك في الحج والعباد وبقاله الحدك ايضا وهو يحسب من المصيبه النبي بالرجز المص
لحفظ الكلام وحده نشط النفس فلم يكن له مثل كراهته وجد وسر فيه الحدك المصص في الابل

صحيح

درسان

ورسالة الغنيمتي عن ابن كبر الدبور كانه كان بالبادية فاضا نه رطفا من عنده اسودا
مقبدا فضاله عنه فقال مولاه انه فوضته لبيب ولا تشبهه عليه الا لا تقبله وانما حدها
فقطهت مسيرة ثلاثة ايام في يوم فلما حطت اهلها ما تشبهه الا لا تقبله فيه ففتن من نسائه
ان يحذو لي فرفع صوتته فسقطت لوجهه من طيب صوتته حتى اثار رايه مولا به بالسكون **قال**
وكبره القائل بالله وسامعه لقوله تعالى ومن الناس من يشترى لجهنم شيئا قليلا بما كان يسعدوه وهو
وايده القتل رواد الحاكم وقال تعالى واستقر من استطعت منهم بصوتك وهو القتل والامر امير
والماضي احوالها مخصصة بالمحاصر فخرجنا في اول الشهر من قيسية المصيب عن
ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القتل يثبت النفاق في القلب كما يثبت الما القتل
والاحم وقفه عليه وقال القائل لا دلاله فيه لان كثرة من المباحات كلبس النساء بالهبله ونحوه
ثبت النفاق في القلب وليس كبره وقال القاضي ابو بكر بن العربي ومن حزم امره نفس بي
كما يخرجه ولا صوت به سنة فهو مباح لاسيما وقد روي باخته عن عائشة من الصباية
والنبايعين وفي وجهه مكاه ابو الفرج الرازي رحمه الله كثير دون قوله وفي وجهه عمر مطلقا
وبه جزير الرازي في البيع والعتب حقا لانه معصية وتا جبه المصنف في الموضوع المباح وحده
الاول والناس من الصوت ممدود ومن الما المقصود وكان الاصح ان يعبر بالاستماع كالمص
وجبت فلما كرهه الاستماع فكذلك اذا كان من زوجته او امته فان كان من امراته اخطبه
فهو اشكره وكل القاضي ابو الطيب رحمه الله وهذا الخلاف في ان صوتها عورة وان كان في السماع
منها خوف فتنه فحرام بلا خلاف وكذا السماع من صبي عتق فتمتة الفتنة قال الشافعي اذا صار
الانسان منسوبا الى الغنا ومسببه ايضا ليعني فلان معني باخذ على ثمنه اجرا وبه عموه
الناس الى دورها ونسبونه لملك في داره فهو سفيه مردودا النسبه لانه تعرض لا يثبت
الكسب ونسب اليه انساب واما محسب الصوت بقرارة القرآن فمستون والمقرارة ه
بالحلاف الموضوعه للاعانة ان افراط فيها في المدي في الاشياء والركان في المص انه حرام وقال
المارودي يفسق به المقارب وبانهم به المستمع لانه عدله عن نفيهم القوم وليس ترتيبه
المقرارة ونسبها واليك عندك وطلبه المقرارة من حسن الصوت والباس شروها لاية المذم
قال في سبله من خص من السماع فقال لمن تعود من الفقهاء او غيرهم في كل اسبوع
مرة او في كل شهر مرارا حتى يروى شها دته وفتنه الغزالي المندوب ومباح ومحموم
فمن علمه عليه حبا لله والحق به بان السماع له محبوبا ومن غلب عليه عتق مباح في زوجته
او امته كان له مباحا ومن غلب عليه المهر الحرام كان في حقه حراما وقال الشافعي اذا لم يرض
في سماعها كان انفس الحلال ولا يبيع الا لنفسه واما الاضداد المرن للاخره السنه المذكور
لا مورا لاخره فلا يبيع في ادوا السماع خلف باخلاف السامعين والمسموعين ثم ذكره سبع مرات

